الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضّمان

عند أوّل طلب المبرم بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل القسط الأوّلي من برنامج التطهير الرامي للحدّ من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط (عدد 07 / 2017)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضّمان

عند أوّل طلب المبرم بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل برنامج الحدّ من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط (عدد 10 / 2017)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس:

* مشروع عدد 07 لسنة 2017: **26 / 01 / 2017**
* مشروع عدد 10 لسنة 2017: **03 / 02 / 2017**

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقتي شرح الأسباب،
* اتفاقيتي القرض،
* اتفاقيتي الضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال: 12 / 04 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة:

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع عدد 07 / 2017 على اللجنة: 06 فيفري 2017 **تاريخ إحالة المشروع عدد 10 / 2017 على اللجنة: 10 فيفري 2017**
جلسات اللجنة 30 مارس و06 و12 أفريل 2017 **القرار:** المشروع عدد 07 / 2017: الموافقة بأغلبية الحاضرين (7 مع و1 محتفظ) المشروع عدد 10 /2017: الموافقة بأغلبية الحاضرين (7 مع و1 محتفظ) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 12 أفريل 2017 **رئيس اللجنة** : المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم البرنامج:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 28 نوفمبر 2016 مع الوكالة الفرنسية للتنمية عقد ضمان عند أول طلب يتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير بقيمة 60 م. أورو أي ما يعادل حوالي 147 م.د للمساهمة في تمويل القسط الأوّلي من برنامج التطهير الرامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط "DEPOLMED".

كما تمّ التوقيع من قبل حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بتونس بتاريخ 29 نوفمبر 2016 على عقد ضمان عند أول طلب المتعلق بعقد القرض المسند من البنك لفائدة الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره 69.600.000 م.أورو أي حوالي 167 م.د للمساهمة في تمويل برنامج الحدّ من التلوث بحوض البحر الأبيض المتوسط.

1) أهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج الذي يندرج ضمن برنامج الاستثمار الذي ينفذه الديوان الوطني للتطهير في إطار المخطط الخماسي للتنمية (2016 ـ 2020) إلى:

- الحدّ من التلوث البيئي بدول حوض البحر الأبيض المتوسط،
- المحافظة على المحيط وتحسين ظروف عيش المواطنين وسلامتهم،
- تأهيل شبكات التطهير التي هي في طور الاستغلال،
- تحسين مردودية المنشآت الأساسية للتطهير وخاصة محطات التطهير،
- الحدّ من الانهيارات والإخلالات التي تشهدها عادة قنوات التطهير مما يكون سببا في السيلان السطحي للمياه المستعملة وانبعاث الروائح الكريهة،
- تعميم خدمات التطهير بالمناطق التي تشهد تطورا عمرانيا واقتصاديا،

2) مكونات البرنامج وانعكاساته:

أفرزت دراسة جدوى برنامج التطهير المنجزة خلال سنة 2015 إلى ضبط الحاجيات الجملية كالآتي:

- تأهيل وتهذيب 10 محطات تطهير ساحلية: جنوب مليان والجديدة وقربة وقليبية وسوسة الشمالية ومساكن ومنستير ـالفرينة وحومة السوق وجربة أغير وسيدي محرز ممّا سيمكّن من الرّفع من طاقة استيعاب هذه المحطات بحوالي 000 74 م3/اليوم (ما يعادل 692 ألف ساكن)،
- تهذيب شبكات التطهير بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والقيروان والمهدية والمنستير وقابس ومدنين وتطاوين وتوزر على طول حوالي 596 كلم من القنوات بالإضافة إلى تهذيب حوالي 36.500 صندوق ربط و34 محطّة ضخّ (حوالي 197 ألف منتفع)،
- توسيع وتأهيل الشبكة بهذه الولايات من خلال مدّ حوالي 496 كلم من القنوات وتمكين حوالي 24.500 مسكنا من الربط بالشبكة العمومية للتطهير وبناء 45 محطة ضخّ جديدة (حوالي 135 ألف منتفع).

ـ تدعيم القدرات الفنية والتّصرف للديوان:

قدّرت الكلفة الجملية للبرنامج بـ 710 م.د وهو ما يتجاوز قيمة التمويلات المتوقعة ممّا استدعى ضبط قسط أوّلى في حدود هذه التمويلات وذلك حسب أولويات التّدخّل.

ويحتوي هذا البرنامج في قسطه الأوّلى على:

- تأهيل وتهذيب 4 محطات تطهير وهي: جنوب مليان (بن عروس) وسوسة الشمالية (سوسة) والجديدة (منوبة) وقليبية (نابل) ممّا سيمكن من الرفع من طاقة استيعاب هذه المحطات بحوالي 300 23 م3/اليوم (ما يعادل 342 ألف ساكن)
- تهذيب شبكات التطهير بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والقيروان والمهدية والمنستير وقابس ومدنين وتوزر على طول حوالي 252 كلم من القنوات بالإضافة إلى تهذيب حوالي 27 محطّة ضخّ و13.850 صندوق ربط (حوالي 76 ألف منتفع)،

- توسيع الشبكة بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل وسوسة والمهدية والمنستير ومدنين وتطاوين من خلال مدّ حوالي 284 كلم من القنوات وبناء 25 محطة ضخ جديدة وتمكين حوالي 15.400 مسكنا من الربط بالشبكة العمومية للتطهير (حوالي 84 ألف منتفع)،
- مساعدة فنية وتدعيم قدرات الديوان في مجالات إنجاز الدّراسات التنفيذية المتعلقة بالمشروع وبمعالجة المياه المستعملة الصناعية وبإنجاز دورات تكوينية داخلية وخارجية ومساندة الديوان في مجال الاتّصال.

3) تمويل القسط الأولي من البرنامج:

ـ تقدّر الكلفة الجملية للمشروع بحوالي 350 م.د سيتمّ تمويلها جزئيا عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 60 م.أورو أي حوالي 147 م.د بضمان الدولة التونسية بعنوان تمويل جزء من المرحلة الأولى من برنامج التطهير "DEPOLMED"، وقـرض مباشـر سيمنحـه البنك الأوروبي للاستثمـار للديـوان الوطني للتطهير بقيمة 69.9 م.أورو إلى جانب هبة من المفوضية الأوروبية في إطار تسهيلات الاستثمار من أجل الجوار بقيمة 10.4 م.أورو منها 3,6 م.أورو للمساهمة في تمويل برامج المساعدة الفنية لفائدة الديوان و6,8 م.أورو للمساهمة في تمويل تنفيذ جزء من برنامج الاستثمار،

4) شروط قرض الوكالة الفرنسية للتنمية:

- قيمة القرض: 60 م.أورو (147 م.د)،
- فترة الإنجاز: من تاريخ الإمضاء إلى غاية 30 جوان 2023 (آخر أجل لاستهلاك كافة الاعتمادات المرصودة للبرنامج)،
- نسبة الفائدة: متغيرة يتم تثبيتها عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ (1.62%) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ إمضاء اتفاقية القرض. علما أن نسبة المؤشر بتاريخ 23 نوفمبر 2016 هي 0.73 %،
- فترة السّداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال،

- عمولة الإلغاء: 2.5 % تحتسب على المبلغ الملغى من القرض في صورة تساويه أو تجاوزه لنسبة 15 % من المبلغ الجملي لقيمة القرض (أي 9 م. أورو)،
- نظام السداد: سداسي (26 سداسية) أي مرتين في السنة.

5) الشروط المالية لقرض البنك الأوروبي للاستثمار:

- فترة الإنجاز: تمتدّ فترة إنجاز المشروع على 5 سنوات من 2017 إلى غاية 2021،
- مبلغ القرض: 69.6 م.أورو،
- نسبة الفائدة: حسب طلب المقترض، ثابتة (وهي في حدود 1,32 %) أو متغيّرة (أوريبور 6 أشهر زائد 46 نقطة أساس)،
- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال،
- الضّمان: ضمان عند أول طلب من الدولة التونسية.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 30 ماس 2017 للنظر في مشروعي هذين القانونين على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب ونص واتفاقيتي القرض والضمان.

وأثناء النقاش، أفاد أحد النواب أن هذه المشاريع الوطنية يمكن أن يتم إنجازها بالأموال الذاتية ودون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي تفاديا لتعميق المديونية، مبيّنا أن الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب يستوجب ضرورة مراقبة ومتابعة المشاريع المنجزة من طرف المنشآت والمؤسسات العمومية خاصة منها المموّلة بضمان من الدولة للتحقّق من جدواها من ناحية ولضمان حسن استعمال الأموال العمومية من ناحية أخرى، وتفاديا لما يمكن أن ينجرّ عنه من فساد أصبح ينخُر عدّة مؤسسات على غرار الديوان الوطني للتطهير.

وأكّد أغلب النواب على طلب الاستماع إلى السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير. كما طلب بعض النواب الاستماع إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة. واستقر الرأي على استدعاء الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير ليقدّم استراتيجية الديوان والمشاريع المنجزة والممولة بقروض خارجية والمشاريع المبرمجة للفترة القادمة. كما أكّدوا على ضرورة مدّ اللجنة في جلسة الاستماع بالدراسات وكلّ المعطيات والوثائق التي تتعلق خاصة بـ:

- مخطط أعمال الديوان الوطني للتطهير خلال فترة مخطط التنمية 2016 ـ 2020،
- دراسة جدوى المشاريع المدرجة في مشروعي القانونين،
- وضعية محطات وشبكات التطهير ومدى احترامها للمعايير الدولية مع عرض بعض التجارب المقارنة في مجال معالجة المياه المستعملة،
- معايير اختيار المناطق المعنية بمشروعي القانونين وأسباب استثناء ولاية قبلي خاصة وأنها منطقة سياحية،
- الموازنات المالية للديوان الوطني للتطهير،
- دراسة مردودية محطات التطهير وأسباب عزوف الفلاحين عن استعمال المياه المعالجة وما يفيد التنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- الإجراءات المتخذة للاستفادة من "الحمأة".

وقد تم تضمين هذه الطلبات في الرسالة الموجهة إليه.

وفي جلستها المنعقدة يوم 6 أفريل 2017، استمعت اللجنة إلى الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير حول مشروعي القانونين.

وقدّم الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير عرضا حول استراتيجية الديوان الوطني للتطهير وبرنامجه في المخطط التنموي 2016ـ2020، حيث تبلغ جملة الاستثمارات المدرجة خلال الخماسيّة القادمة حوالي 970 م.د، وسيتم تمويلها كما يلي:

- العمليّات المالية للدولة: 396 م.د،
- القروض الخارجيّة: 520 م.د،
- الهبات: 54 م.د.

ويحتوي برنامج الاستثمار في المخطط التنموي 2016-2020 على جملة من المشاريع موزّعة حسب توجهات استراتيجية وفي ما يلي أهمها:

- توسيع شبكات التطهير من خلال برنامج تأهيل منشآت التّطهير بـ10 ولايات (JICA) وبرنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط DEPOLMED والقسط الثّاني من المشروع الرّابع لتطهير الأحياء الشّعبيّة والمشروع الخامس لتطهير الأحياء الشّعبيّة ومشروع تطهير سوسة.
- تعميم خدمات التطهير بالوسط الحضري وتدعيم طاقة المعالجة من خلال تطهير المدن الصغرى والمتوسطة عبر مشروع تطهير مدن بن قردان والقطار والرقاب وفوسانة وبرنامج تطهير 12 مدينة متوسطة وبرنامج تطهير 35 مدينة صغرى ـ القسط الأولي.
- تحسين نوعية المياه المعالجة بتوسيع وتهذيب محطات التطهير من خلال برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة الذي يهمّ تأهيل 30 محطة تطهير ومواصلة إنجاز برنامج توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ، وكذلك توسيع وتهذيب 5 محطات تطهير في إطار برنامج تأهيل منشآت التطهير بعشرة ولايات، وتأهيل 3 محطات تطهير في إطار تطهير بحيرة بنزرت.
- تحسين نوعية المياه المعالجة عبر برنامج تطهير المناطق الصناعية (2016 ـ 2020) وبرنامج التصرّف في الحمأة.
- تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في كافّة المجالات التّنموية من خلال توفير كميات كافية من المياه المعالجة ذات نوعية جيدة لإعادة استعمالها وتنمية المساحات الفلاحية المروية بالمياه المعالجة بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة والمساهمة في التشغيل الأخضر ببعث 70 منبت يوفر حوالـــي

700 موطن شغل، وتنويع مجالات استعمال المياه المعالجة (المجال الصناعي والسياحي..) بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة. والهدف الأساسي هو الترفيع في نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة إلى 50 % سنة 2020.

- استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التطهير من خلال تطوير طرق المعالجة الحالية وتأهيلها باستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة في الطاقة.

كما أكّد السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير في تدخله على أهداف البرنامج المتمثلة خاصة في:

- الحدّ من التلوث البيئي بدول حوض البحر الأبيض المتوسط،
- المحافظة على المحيط وتحسين عيش المواطنين وسلامتهم،
- تأهيل شبكات التطهير التي هي في طور الاستغلال،
- تحسين مردودية المنشآت الأساسية للتطهير وخاصة محطات التطهير،
- الحدّ من الانهيارات والإخلالات التي تشهدها بعض قنوات التطهير،
- تعميم خدمات التطهير بالمناطق التي تشهد تطورا عمرانيا واقتصاديا.

ووضّح أن البرنامج الكامل للتطهير الرامي للحدّ من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط يحتوي على 10 محطات تطهير وشبكات تطهير تحتوي بدورها على 1100 كلم و79 محطة ضخ وهو برنامج سينتفع به 335 ألف ساكن موضّحا أنه سيتمّ إنجازه على مرحلتين حسب معايير تتعلق خاصة بالأخذ بعين الاعتبار للمشاريع المبرمجة الأخرى بنفس الولايات والوضعية البيئية بمناطق التدخّل. وتقدّر كلفة المرحلة الأولى بـ 340 م.د وكلفة المرحلة الثانية بـ 370 م.د.

كما تولّى تقديم إحصائيات حول مدى تقدّم إنجاز المشاريع المموّلة في إطار التعاون الدولي والراجعة بالنظر للديوان الوطني للتطهير.

وفي تدخلاهم، ثمّن النواب محتوى العرض النظري واعتبروه أماني، ولكن النتائج الملموسة على أرض الواقع لا ترتقي إلى المستويات المطلوبة بالرغم من الاعتمادات الضخمة المخصصة للديوان الوطني للتطهير، كما أنّ البرنامج الذي سيتم إنجازه في الخماسية القادمة غير متناسق مع الاتجاه العام للمخطط التنموي.

وذكّر أغلب النواب بأنّ الأسباب الرئيسية لعزوف الفلاحين عن استعمال المياه المعالجة تتمثل في عدم استجابتها للمعايير الدولية خاصة في ما يتعلق بالتلوّث والملوحة أحيانا. كما أنّ هنالك عدّة تشكّيات من طرف المتساكنين القاطنين بجانب الأودية المستغلة من طرف ديوان التطهير نتيجة الروائح الكريهة وتفاقم بعض الأمراض على غرار أمراض الالتهاب الكبدي.
وأكّدوا تبعا لذلك، على أهمية استعمال المياه المعالجة في الميدان الصناعي خاصة في منطقة الحوض المنجمي لتجنب استنزاف المائدة المائية مع التأكيد على أهمية رسكلتها. وطلبوا مدّهم بالتحاليل المتعلقة بالمياه المعالجة وبالتجارب المقارنة في مجال معالجة المياه المستعملة معتبرين أنّ المياه المعالجة ليست معالجة والنتيجة كارثية بالمقارنة مع الجهد الكبير للمجموعة الوطنية في هذه المشاريع.

وأكد بعض النواب على ضرورة تعميم خدمات التطهير على كل المعتمديات واستفسروا عن أسباب عدم إدراج معتمديات ولاية قبلي في البرنامج رغم أنّها منطقة سياحية ورغم أنّه تم التأكيد على الرئيس المدير العام على ذلك في أكثر من مناسبة.

ومن جهة أخرى، اعتبر بعض النواب أنّ الديوان له المسؤولية الدستورية المتعلقة بالتمييز الايجابي، وأكّدوا على تقوية الربط بالتطهير في الولايات التي هي دون المستوى الوطني علاوة على المناطق ذات الكثافة السكانية، وأوصوا بالعمل على تطوير شبكة تصريف مياه الأمطار وحسن توظيفها لتجنب الكوارث المتولدة عن الفياضانات.

وأشار أحد النواب إلى أهمية إنجاز برامج الديوان باعتماد آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باعتبارها ناجعة في تمويل وتنفيذ المشاريع من خلال ما توفّره من تمويلات ضرورية وتقليص الضغط على ميزانية الدولة وتدعيم استغلال التكنولوجيات الحديثة مع ضمان الرقابة والمتابعة.

واستفسر بعض النواب عن مدى التقدم في إنجاز بعض المشاريع على غرار المنطقة الصناعية "المسلان" بالمهدية ومحطة تطهير تونس الغربية الذي يعتبر من بين المشاريع الواعدة التي ستساهم في التقليص من الاشكاليات البيئية إلى جانب مشروع مجاز الباب، وعن برنامج الديوان في ولايات صفاقس والمهدية وقبلي والقيروان.

هذا وقد لاحظ أحد النواب أثناء تقديم العرض من قبل الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير أنّ حجم القروض المرصودة يتجاوز كلفة البرامج المعلن عنها وطلب تفسيرا لذلك.

وفي ردّه، أفاد الرئيس المدير العام للديوان أنه يتم حاليا معالجة 250 مليون م^3 سنويا منها 60 % مطابقة للمواصفات موضّحا أن الاستراتجية المستقبلية للديوان تتمثّل في بلوغ نسبة 80 % من المياه المعالجة بالمواصفات العالمية في موفى سنة 2020.

وبالنسبة لمراقبة جودة المياه، أوضح أنّ المهمّة مشتركة تؤمّنها كل من وزارة الصحة ووزارة الفلاحة وذلك من خلال القيام بتحاليل دورية يتم نشر نتائجها على موقع واب الديوان الوطني للتطهير.

وبخصوص اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي، أكّد أن كل الولايات تتمتع ببرامج تطهير تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الصحية والكثافة السكانية مبيّنا أن الولايات التي لم يتم إدراجها ضمن هذا البرنامج فقد تمّ إدراجها في برامج أخرى على غرار ولاية قبلّي. وأكّد أنّ نسبة التطهير بلغت 85 % على المستوى الوطني.

وبالنسبة للبرنامج المستقبلي للديوان، أفاد بأنه سيتم انشاء عدة محطات جديدة بالإضافة إلى تأهيل المحطات الحالية والتقليص من الاشكاليات الصحية والبيئية المنجرّة عن الروائح الكريهة. وقد تم التعهد في إطار مجلس وزاري بالقيام بدراسة لحل الاشكاليات المتولدة عن عدم ربط مياه الأمطار بمحطات التطهير في عديد المناطق.

وفي ما يتعلق بآلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إنجاز المشاريع العمومية، وضّح أن هناك وحدة صلب رئاسة الحكومة تعمل على هذا الملف، وقد قامت

ببرمجة مشروعين في نطاق هذه الآلية أحدهما يتعلق بالديوان الوطني للتطهير والثاني يهم تحلية مياه البحر بقابس ويمكن اعتبارهما كمشاريع نموذجية.

وبعد انتهاء جلسة الاستماع، واصلت اللجنة اجتماعها ودار نقاش اعتبر خلاله بعض النواب أن الأجوبة لم تكن مقنعة خاصة بمقارنتها بواقع استعمال المياه المعالجة والوضع البيئي عموما، ودعا البعض إلى عقد جلسة استماع إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة لمزيد تعميق النظر في مشروعي القانونين في ظلّ الحجم الكبير للأموال المرصودة للديوان، إلا أن اللجنة خلُصت إلى المرور إلى التصويت على مشروعي القانونين مع تقديم التوصيات وطرح كل الاستفسارات أثناء الجلسة العامة.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- العمل على تكريس مبدأ التمييز الإيجابي في مشاريع وبرامج الديوان الوطني للتطهير،
- تكثيف الرقابة الخارجية على أنشطة الديوان،
- حسن استغلال مياه الأمطار،
- العمل على اعتماد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المشاريع المنجزة من قبل الديوان،
- تكثيف استغلال المياه المعالجة في المجالين الصناعي والسياحي،
- العمل على تحسين نوعية المياه المعالجة لتشجيع الفلاحين على استعمالها.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
المنجي الرحوي	شكيب باني